الى التنسي بل والى هذا اشار الناظم فيما سياتي بقوله وبعضهم اعرب مطلقا
قوله فلو حذف ما تضاف اليه اي سواء ذكر صدر الصلة او حذف اعربت ايضا
اي كما اعربت حال الاضافة مع حذف صدر الصلة قوله لقيام التنوين مقامه
اي مقام المضاف اليه ومقام بفتح الميم لكونه من الثلاثي بدليل ذكر القيام الذي
هو مصدر قام قوله مرادي ما ادعاه من الامرين وهما كونها مقطوعة عن
الاضافة وانهم انشد مبتدا وخبر فقوله برسم المصحف الضمير متصلا
رد للثاني لان الضمير المتصل لا يقع الابتداء به وقوله والاجماع على انها
اذا لم تضف كانت معربة رد للاول لان عدم الاضافة فيما ذكر لا يصلح علة
للبناء بل للاعراب ففي كلامه نشر على غير ترتيب اللف قوله وان كان الجمع
من خواص الاسماء مراده بالجمع ما دل على جماعة فلا ينافي ما سياتي من
ان الذين اسم جمع لا جمع قوله لانه لم يجر على سنن الجموع اي طريقتها
لما ذكره من ان الذين مخصوص باولي العلم اي والذي عام للعالم وغيره بخلاف
المثنى فانه جار على سنن المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى وقوله لانه اخص من
الذي علة للعلة قوله ومن اعرب به اي بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا كقول
الشاعر نحن الذون صبحوا الصباحا نظر الى مجرد الصورة اي صورة الجمع
المجردة عن النظر للمعنى من كونه اخص من مجرده قوله على هذه اللغة
اي لغة من ينطق بالواو حالة الرفع المعلوم ذلك من المقام قوله الشبه الاهمالي
سمي بذلك لاهمال المشبه والمشبه به فيه عن العمل اي كونه معمولا او عاملا
كما قال في التصريح وادخله ابن مالك في الشبه المعنوي وادخله غيره في
الاستعمالي ووجه الاول انه لا يراد بالشبه المعنوي ما تقدم بل ما يعمه
والشبه بالحرف المهمل من جهة ان لها معنى قبل التركيب كما ان الحرف كذلك
ووجهه في الثاني ان يراد بالاستعمالي ما يعم ما تقدم وشبه الاسم الحرف
في كونه لا عاملا ولا معمولا وعد بعضهم من انواع الشبه الشبه الجمودي

وهو ايضا

٢٦

وهو ايضا يرجع الى ما ذكر هكذا قيل وانظر لاي نوع يرجع وعد بعضهم اخي
الشبه اللفظي وقد ذكر الناظم ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية
في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية قوله ومثل
ومثل له بفواتح السور اي بالكلمات المفتتح بها السور نحو ق وص ون وغيره
وهذا مبني على القول بان تلك الاوائل اسماء لا محل لها من الاعراب لكونها من المتشابه
المتشابه الذي لا يدرى معناه ومقابله انها في محل رفع على الابتداء او الخبر
او نصب بافعل او جر بقسم هكذا قيل وانت خبير بان كونها من المتشابه لا
يقتضي عدم المحل وعدم الاعراب لثبوت ذلك في غيرها من المتشابه تامل
قوله والمراد الاسماء مطلقا قبل التركيب دفع به ما يوهمه ما قبله من اختصاص
هذا النوع بفواتح السور ومراده الاسماء التي تستحق الاعراب بعد التركيب
ليخرج المبنيات فانها مع العامل مبنية اتفاقا هكذا قيل فدخوله والمراد بالتي
يجب ما يعم الاسنادي والاضافي كما افاده الغنيمي قوله وبعضهم يرى انها
معربة حكما اي قابلة للاعراب فالخلاف بالنظر له ولما قبله لفظي لان الاول لا
ينفي قبولها للاعراب والثاني لا يدعي كونها غير متصفة به ولا مبنية بالفعل فالخلاف
بينهما انما هو في التسمية وعدمها تامل وفي بعض الحواشي نقلا عن
شرح الجامع ان التقابل بين المبني والمعرب على هذا القول من تقابل العدم والملكة
وبينه وبين المعرب على المشهور وهو ما تغير اخره لوجود العوامل من
تقابل التضاد وهو غير سديد بل هو على الاول ايضا من تقابل التضاد لان المبني
ما اشبه الحرف والمعرب ما قبل الاعراب سواء اتصف به بالفعل اولا وكلاهما
وجودي تامل قوله ومعرب الاسماء الاضافية بعضهم ضابطها موجود
وهو ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص وجهي بان يصدق
واقول ذكروا في باب الاضافة ان من شرط هذا النوع صحة حمل الثاني على الاول
كما انه حذف بعده وهذا غير ظاهر هنا الا بتكلف فالاحسن ان يكون من اضافة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)